

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

النَّسَائِيرُ الْكَلَامِيَّ مَعَ الْمُحَقَّقِ الْأَصْفَهَانِيِّ

لقد استخلص المحقق الاصفهاني مقالته بأن: «الإطلاق المقابل للقييد (بنحو الابشرط القسمي) تارةً من قبيل العدم والملكة، كما فيما كان (القييد) ممكناً (عقولاً) كقييد الإنسان بالكتابة و أخرى من قبيل السلب والإيجاب، كما فيما كان (الإطلاق) ضرورياً (لأجل استحالة التقييد كما في تقييد الصلاة بالقصد).»

ثم نازع المحقق الاصفهاني مُستشكلاً معتقداً بأن «الإطلاق عنصر وجودي لا عدمي» فصارَعَه قائلاً:[1]

1. لا يقال: الإطلاق هنا ليس بمعنى عدم التقييد (بل يُعد المطلق عنصراً وجودياً) بل بمعنى الإرسال، فهو تعين (إطلاقي و وجودي لا عدمي وفقاً لتعريف القدامي كصاحب المعالم بأن الإطلاق: هو ما دل على معنى شائع في جنسه) بحيث لو خالفه لأصبح مجازاً في قبال تعين التقييد، وليس (الإطلاق) كالعدم بالإضافة إلى الملكة حتى يستحيل باستحالة التقييد (بل كلاهما وجوديان فلا استحالة إذن).

Ø لأننا نقول (أولاً): ليس الإطلاق (و السريان) مأخوذاً في موضوع الحكم (مفهوماً حتى يصبح عنصراً وجودياً و مجازاً لو تقييد المطلق) بل (مأخوذاً) لتسريحة الحكم (قهرأ و خارجاً) إلى تمام أفراد موضوعه، فال موضوع نفس الطبيعة الغير المتقيدة بشيء (فهوية الإطلاق سينطبق خارجاً على حصصه بطبيعة حاله نظير انتباق «العالم» على كافة حصصه من دون أن يؤخذ إطلاقه في معناه).

Ø (ثانياً): مع أنه من حيث الاستحالة -أيضاً- كذلك (أي ستجري الاستحالة على المطلق الوجودي أيضاً لأن الإرسال حتى من هذه الجهة المستحيلة يوجب جميع المحاذير المتقدمة (بأنه لا قابلية للحاظ القيد وبالتالي لا قابلية للإطلاق الوجودي أيضاً).

2. فإن قلت: كما أن إطلاق «الهيئة» ذاتاً (أي التي قد اعتبر المولى فيها إطلاقاً لحاظياً) في مسألة شمول كل حكم للعالم والجاهل (هو) دليل على الشمول (فرغم استحالة اتخاذ «العلم في الحكم» ولكن قد أخذ المشهور هناك الإطلاق الذاتي للهيئة، فأجرأوا الأحكام على العالم والجاهل معاً فليكن إطلاق «المادة» ذاتاً هنا (أي ذات الصلاة المطلقة) دليلاً على عموم المتعلق (فرغم أنه قد استحال الإطلاق اللحاظي والوجودي في الصلاة ولكنها تمتلك إطلاقاً ذاتياً فيكفي هذا لأصال التوصلية) فلا حاجة إلى الإطلاق النظري والتوصية اللحاظية (كما توفر إطلاق الهيئة هناك) بل يكفي الإطلاق الذاتي (المادة) و ان كان منشؤه (الإطلاق الذاتي) عدم إمكان التقييد النظري و التعميم اللحاظي (من قبل المولى).

Ø قلت: (ثمة فارق بين مسألة «قيدية العلم» و بين «قيدية القصد» فإن نفس امتناع توقف «الحكم» على العلم أو (على) الظن به أو الشك فيه، كامتناع دخل تعلق إحدى (هذه) الصفات به (الحكم) في ترتيب الغرض الباعث على الحكم (فلا تخلق الغرض النهائي،

فهذا الامتناع دليل على عدم دخل إحدى الصفات في مرتبة من المراتب (أي في غرض المولى) لا إطلاق الهيئة ذاتاً (حيث إنه يدل على عدم دخل القيود في غرض المولى الجدي) فنفس البرهان (أي عدم التدخل) الجاري في جميع المراتب، دافع للتردد البدوي الحاصل للغافل (فالعلم و الجهل لا يتدخلان في الغرض النهائي بينما إطلاق الهيئة ليس كذلك).

Ø بخلاف ما نحن فيه (أي اتخاذ القصد) فإن عدم تقييد متعلق الأمر والإرادة معلوم بالبرهان (للاستحال) و أمّا دخله (القصد) في الغرض (ال النهائي) وفي الخروج عن عهدة الأمر، فلا (يدل البرهان على ارتباط «القصد» بالغرض) والإطلاق النظري (اللحوظي) القابل لنفع الشك ممتنع (كما أوضحتناه للتو) و عدم التقييد مع تسليم امتناعه (عقل) لا يكشف عن عدم دخله فيما ذكر (أي الغرض النهائي بل ربما تدخل في غرضه ولكن قد استحال على المولى تبيين ذاك القيد) و لا برهان - كما في تلك المسألة - على امتناع دخل داع إلهي في الغرض.

3. فإن قلت: إطلاق الهيئة عرفا يدل على أن المتعلق تمام المقصود، و هو متعلق الغرض، فيفيد التوصيلية، فحمله على التعبدية - و أن الأمر تمهيد و توطئة لتحقيق موضوع الغرض - خلاف الظاهر.

Ø قلت: هذا، وإن نسب إلى بعض الأجلة^[2] (قده) لكنه مبني على تخيل أخصية الغرض، و حيث عرفت^[3] أن ذات الفعل واف بالغرض، و أن الشرائط دخيلة في ترتيب الغرض على ما يقوم به، تعرف عدم أخصية الغرض، و عدم كون الأمر تمهيدا و توطئة^[4].

4. فإن قلت: إطلاق الهيئة يقتضي التعبدية لأن الوجوب التعبد هو الوجوب لا على تقدير خاص، بخلاف الوجوب التوصلي فانه وجوب على تقدير عدم الداعي من قبل نفس المكلف.

Ø قلت: الإيجاب الحقيقى جعل ما يمكن أن يكون داعيا، لا جعل الداعي بالفعل، حتى يستحيل مع وجود الداعي إلى الفعل من المكلف، و لذا صح تكليف العاصي و ان كان له الداعي إلى خلافه.»

[1] اصفهانی محمد حسین. نهایة الدراسة في شرح الكفاية. Vol. 1. 340-341. Beirut - Lebanon: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[2] هو المحقق السيد محمد الفشاركي رحمة الله. ولد سنة ١٢٥٣ هـ في قرية «فشارك» من توابع اصفهان. سافر إلى العراق و هو ابن إحدى عشرة سنة و جاور الحائط الشريف و كفله هناك أخوه العالم السيد إبراهيم المعروف بالكبير، فكمّل العربية و المنطق ثم اشتغل بالفقه و أصوله على عدّة من علمائه كالعالم الشهير السيد ابن المجاهد الطباطبائي و الشيخ الأردكاني. ثم هاجر إلى النجف الأشرف حدود سنة ١٢٨٦ هـ. و حضر بحث السيد المجدد الشيرازي و سافر معه إلى سامراء و توطّنها معه، ثم بعد وفاة السيد المجدد هاجر بأهله و أولاده إلى الغرب الشريف، فشرع في التدريس بحيث أكبّ على الاستفادة منه الأفضل.

توفي - رحمة الله - في شهر ذي القعدة الحرام سنة ١٣١٦ هـ و دفن في إحدى حجرات الصحن الشريف من جهة باب السوق الكبير على يسار الداخل إليه. (مقدمة وقایة الازهان: ١٤٣ و مقدمة الرسائل الفشارکیة).

[3] و ذلك في التعليقة: ١٧٤.

[4] قولنا: (و عدم كون الأمر تمهيدا.. الخ). مع أن جعله بعنوان التمهيد لا يجدي في التوصل إلى غرضه، و هو إتيان الفعل بداعي لأمر، أو الإنشاء السابق لم يكن بداعي التحرير، بل بداعي التمهيد، و أما إذا كان التمهيد داعيا للداعي، فهو و إن كان مجديا، إلا أنه ليس خلاف الظاهر؛ إذ المقدار المسلم هو كون الإنشاء بداعي جعل الداعي، لا كونه منبعاً عن غير داعي التمهيد، بل دائماً يكون جعل الداعي بداع آخر غير جعل الداعي قطعاً. فتدبره، فإنه حقيق به. (منه عفي عنه).